

نقاش العلاقات المدنية – العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول

الربيع العربي: حالي تونس ومصر (2011 – 2014)

Discussion of Civil-Military Relations Within The Process of Democratization
in The Arab Spring contries : The cases of Tunisia and Egypt (2011 – 2014)



الأمين كرواز

جامعة قسنطينة 03، الجزائر، ker-amine@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/01/14 تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص:

يتناول المقال بالدراسة والتحليل موضوع العلاقات المدنية - العسكرية خلال المراحل الانتقالية في دول الربيع العربي، وتأثيرها على عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث سيكون من الصعب التحكم في نخبة مؤسسة الجيش وضمان السيطرة المدنية عليها من أجل نجاح فرص التحول نحو الديمقراطية، بالنظر لدورها المهم في الحياة السياسية لهذه الدول طوال عقود من الزمن، كما أن الجيش يعتبر أكثر القوى المتنافسة على السلطة السياسية تنظيماً، الأمر الذي مكنه من بناء الدولة الحديثة في الكثير من الأحيان، والتأسيس لأنظمة حكم تسلطية استمرت لسنوات طويلة، لذا سيكون من الأهمية إعادة طرح النقاش حول الدور السياسي لنخبة الجيش في دولتي تونس ومصر منذ العام 2011.

الكلمات المفتاحية: الحكم المدني؛ الجيش؛ الديمقراطية؛ تونس؛ مصر.

Abstract:

The article examines the subject of civil-military relations during the transitional periods in the arab spring countries, and its impact on the democratization . Where It will be difficult to control the army elite and ensure civil control over it, to success of democratization, because of its important role in the political life, In these countries the army is the most organized forces among the competitors for political power, this matter enabled him to build the state in many cases, and authoritarian regimes that lasted for many years, so it will be important to re-debate the political role of the army elite in Tunisia and Egypt since 2011.

Keywords: Civil Governance; Army; Democracy; Tunisia; Egypt.

* المؤلف المرسل: الأمين كرواز. ker-amine@hotmail.fr

بالعودة إلى التاريخ وتجارب الدول، على وجه التحديد إبان ما يصطلح عليه أكاديميا بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (1974)، يمكن التثبت من افتراض مفاده أنه كلما زاد تدخل مؤسسة العسكر في الحياة السياسية، كلما تضاءلت فرص بناء نظام ديمقراطي ثابت، فإن كان من الطبيعي أن يكون للعسكر أدوار سياسية نظرا لحجم القوة التي يمتلكونها، فمن غير الطبيعي أن تتمكن السلطة المدنية من إخضاع العسكر وإنجاح مسارات التحول نحو الديمقراطية، ذلك لن يتحقق بالسهولة، إذا لم تتوفر مؤسسات سياسية مدنية قوية تحوز القدرة على إبعاد العسكر والحيلولة دون تدخلهم في الحياة السياسية الوطنية، وجعلهم مؤسسة وطنية على قدر كبير من الاحتراف مهمتها الأولى صيانة وضمان أمن وسلامة حدود الدولة.

في الدول العربية عموما، كان لمؤسسة العسكر حضور قوي في الحياة السياسية الوطنية، ففي كثير من الحالات سبق تأسيس الجيش تأسيس دولة الاستقلال، فالمقاومة "المسلحة" للاستعمار ستستعمل كمصدر لإضفاء الشرعية حضور الجيش في السياسية، وتولي قياداته (نخبته) شؤون السلطة السياسية في كثير من الأحيان، قيادات متشعبة بقيم الطاعة والخضوع التي تعتبر من مرتكزات التنظيم في مؤسسة الجيش، ملغية بذلك أي إمكانية لنمو طبيعي لقيم التسامح والتفاوض من أجل التوصل إلى الحلول والتداول بشكل سلمي ودوري على السلطة كما تفترض ذلك الديمقراطية كقيمة ومنهج حياة، إن مثل هذه الفئاعات تبرر حالة العجز الديمقراطي الذي طال دول المنطقة العربية على الأقل حتى ديسمبر من العالم 2010.

لقد تم النظر لاحتجاجات الربيع العربي بأنها تعبير صريح لحالة الغضب والرفض الشعبي لأي دعوة أو منح فرصة لاستمرار نظم حكم تسلطية دام حكمها لعقود من الزمن كان على رأسها قيادات من منتسبي وقادة مؤسسة الجيش، كما أن احتجاجات الربيع العربي مهما كانت درجة العنف التي بلغتها فقد تم النظر له بأنها فرصة تاريخية لاستبدال هذه الأنظمة التسلطية بأخرى من المفروض أن تكون أكثر ديمقراطية، غير أنه ولأسباب كثيرة بعد أن تم إسقاط رأسي النظام في كل من تونس ومصر في لحظة عنفوان صاحبها التهليل والقبول الشعبي دون شرط لمؤسسة الجيش بوصفها مؤسسة وطنية، لم يخطر لدى القوى المحتج فكرة عن كيفية التعامل مع هذا المؤسسة، إلا أنه وبعد فترة الهدوء التي أعقبت هذه اللحظة التاريخية سيتم إعادة طرح التساؤلات التالية: كيف سيؤثر نمط العلاقات المدنية - العسكرية في تونس ومصر على مشروع البناء الديمقراطي بعد احتجاجات الربيع العربي بين العامين 2011 و2014؟

1 - حظوة مؤسسة الجيش ضمن نموذج التحول الديمقراطي

يتأسس نموذج التحول الديمقراطي على مجموعة افتراضات مفادها (Carothers 2002, P. 07):

- ✓ أن أي بلد يبتعد عن ما يمكن اعتباره حكما دكتاتوريا، هو بلد يمر بمرحلة انتقالية، بالتالي يندرج ضمن نموذج التحول.
- ✓ الديمقراطية تمر عبر مراحل، أولها مرحلة الهيجان الديمقراطي، الذي يسبب تصدع وانهيار نظم الحكم الدكتاتورية، بالتالي ظهور ديمقراطيات جديدة، أما آخرها فحدوث الترسخ Consolidation للديمقراطية.
- ✓ الدور الحاسم للانتخابات، الأمر الذي يبرر المساعدات الدولية في نشر الديمقراطية التي ركزت على عمليات الانتخاب فقط.

✓ أن الظروف الكامنة في بلدان الانتقال، ليست محددة لنتائج عمليات التحول.
✓ الديمقراطية التي يجري بناؤها ستقود لتأسيس دولة متماسكة، على اعتبار أن مسار الديمقراطية سيستدعي إعادة تأسيس بعض مؤسسات الدولة (برلمان، قضاء، جيش، ...)، فالدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية هي دول غير وظيفية بشكل كبير Nonfunctional.

إذن، إن التحول نحو الديمقراطية يعني حدوث تغيير على مستوى النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى ديمقراطية عبر مسار تدريجي، حيث تشهد المجتمعات مجموعة من التعديلات تشمل المؤسسات السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، بنية السلطة التشريعية، نمط الثقافة السياسية وشرعية السلطة السياسية (هلال وآخرون 2011، ص. 9-10)، كما ستطال هذه التعديلات مؤسسة الجيش باعتبارها واحدة من أهم مؤسسات الدولة الحديثة، حيث تبرز أهميتها ضمن مساقات عمليات التحول لمكانة المرموقة خلال مراحل حكم النظام غير الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بكونها المسيطرة على عملية الحكم في شكل نظام عسكري، أو كانت بمثابة سند بالنسبة للنظام التسلسلي يعتمد عليها في ضمان استمراره ومجاهاة أي معارضة، يتم ذلك عبر ضمان ولاء نخبتها بالضرورة (فهي، ص. 3).

فإن علمنا أن عمليات التحول نحو الديمقراطية تمر عبر ثلاثة مراحل كبرى، أولها انهيار النظام التسلسلي وآخرها توطيد وترسيخ النظام الديمقراطي الجديد، فإن المرحلتين تتوسطهما مرحلة التأسيس لقواعد وإجراءات سياسية جديدة تحكم النظام السياسي الجديد، من أهم هذه الإجراءات أمرين هامين يتصلان بمؤسسة الجيش هما:

- تحديد طبيعة الأدوار المنوطة بمؤسسة الجيش ضمن النظام الديمقراطي والاتفاق حولها.

- تحديد طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين في هذه المرحلة الجديدة.

فإن كانت الأدوار التي ستمنح لمؤسسة الجيش ستنحصر في ضمان سلامة الحدود والدفاع عن الوطن، فإن طبيعة العلاقة التي ستربطها بالمؤسسات المدنية المنتخبة تعد عاملا محددًا في دعم عملية التحول الديمقراطي على حد تعبير "لاري دايموند Larry Daimand" (عبد الله 2004، ص. 38)، فالسبيل لنجاح أي عملية تحول ديمقراطي تقتضي العمل على إخراج العسكر من السلطة والحد من تدخلهم بها، حتى إن تم الأمر فذلك لا يضمن استقرار النظام الديمقراطي الجديد فالمخاطر والتهديدات ستظل قائمة حوله، مخاطر مصدرها العسكر أنفسهم الذين قد يلجئون للانقلاب على هذا النظام الجديد أو إضعافه ومحاولة إفشاله، فالنظام الجديد يهدد المصالح التي كان يحصل عليها العسكر إبان النظام السابق، لذا سيكون إبعاد العسكر عن السياسة عمل معقد على مراحل زمنية يتم فيها إعادة صياغة نمط العلاقات المدنية - العسكرية وإرساء حقيقي للسيطرة الكاملة للمؤسسات المنتخبة على نظيرتها غير المنتخبة على غرار مؤسسة الجيش (ماضي جانفي 2017، ص. 08).

إن أنماط تدخل العسكريين في السلطة تتعدد لكنها تشترك في تأسيس أو دعم وجود واستمرار نظام تسلسلي، فقد تتولى المؤسسة العسكرية ممارسة الحكم كما كان الحال في كثير من دول أمريكا اللاتينية قبل مباشرتها لعملية التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة منه - يتميز هذا النمط بتعدد الانقلابات العسكرية -، أو قد يكون تدخل الجيش في السلطة عبر مجموعة من الجترالات على نموذج بعد الدول الآسيوية، أو قد يسيطر الجيش على الدولة والمجتمع مؤسسًا لحكم شمولي عسكري، على غرار الحالة الإسبانية إبان حكم

"فرانثيسكو فرانكو 1936 - 1975" (ماضي، ص. 9)، هذا ما جعل كثير من الباحثين استنادا لتجارب دول عبر العالم يحددون مجموعة استراتيجيات لكيفية إبعاد العسكر عن السلطة قبل أن تتم إعادة النظر في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية التي يعد الاتفاق حولها صمام أمان لدعم النظام الديمقراطي واستقراره، فقد يكون خروج العسكر من الحكم كنتيجة لتبلور قناعة مفادها صعوبة استمرارهم في السلطة جراء تورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان، قضايا فساد، ضعف أو انهيار مصادر الشرعية التي أسسوا عليها حكمهم أو تهديدهم للأمن والسلم الإقليميين - يمكن الاستشهاد هنا بالحالة البرازيلية- أو قد يتم استبعادهم عبر اتفاق وطني بموجبه يتم الانتقال وخروج العسكر من السلطة - على غرار الحالة الإسبانية -، أو كنتيجة لنجاح اقتصادي لم يصاحبه توزيع عادل للثروة وميلاد قوى تدفع نحو التغيير - حالة كوريا الجنوبية -، أو حالة فشل تدفع نحو الثورة والاحتجاج ضدهم، أو بفعل الضغط الممارس عليهم من قبل القوى الدولية بعد انتفاء الحاجة إليهم (ماضي، ص.ص. 12 - 22).

2 - تحليل العلاقات المدنية - العسكرية: محاولات الضبط النظري

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تزايد مطرد في عدد الدول حديثة الاستقلال، سيصبح موضوع العلاقة بين المدنيين والعسكر واحد من أهم فروع البحث العلمي لدى حقوق علمية متداخلة فيما بينها هي علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، تبلور هذا الحقل العلمي كان الهدف الأساسي منه ضمان المنظومة الحضارية الغربية لقيم الديمقراطية التي تستلزم عدم تدخل الجيش في مسائل السياسة باعتبارها من اختصاص المدنيين المنتخبين من قبل الشعب بالتالي ضمان التوصل إلى صيغة متوازنة بين الأدوار المنوطة بالطرفين شرط أن تخضع مؤسسة الجيش لسيطرة المدنيين ومؤسساتهم المنتخبة (سليمان 2015، ص. 19).

من حيث المعنى والدلالة فإن العلاقات المدنية - العسكرية حسب "أديجي إييو Adidji Ebo" فإنها تشير إلى شبكة العلاقات الموجودة بين الجيش والمجتمع الذي يشغل ضمنه كونه جزء منه، حيث تتضمن هذه العلاقات جميع جوانب دور الجيش (باعتباره مؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية واقتصادية) في كامل مناورات الحياة الوطنية، كما تتضمن العلاقات المدنية - العسكرية قضايا تتعلق بموقف العسكر من المجتمع المدني، وتصورات هذا الأخير ومواقفه تجاه العسكر ودور القوات المسلحة فيما يتعلق بالدولة (Ebo 2005, P. 02).

استنادا لهذا الفهم ستحدد العلاقات المدنية- العسكرية وفق تصورين كبيرين، إما وجود حالة من السيطرة المدنية على القوات المسلحة، حيث تعني السيطرة المدنية هنا (سليمان، ص. 24 - 25):

- ✓ أن النخبة السياسية بفضل الشرعية الانتخابية هي صاحبة القرار في كافة المجالات بما فيها شؤون الدفاع والقوات المسلحة.
- ✓ السلطات المدنية المنتخبة هي المنشئة للإطار القانوني الذي تخضع له المؤسسة العسكرية ما يجعلها خاضعة للدستور.
- ✓ ممارسة المؤسسات السياسية المنتخبة لمهمة الإشراف والرقابة على القوات المسلحة خاصة ما تعلق بشؤون الميزانية (وجود لجنة الدفاع بالبرلمان).
- ✓ أن يكون ولاء مؤسسة الجيش للدولة لا لجماعات أو أفراد.
- ✓ عدم تدخل المدنيين في التنظيمات والقوانين التي تحكم عمل مؤسسة الجيش.

- ✓ يتولى منصب القائد الأعلى للجيش ووزير الدفاع لشخص مدني له حق التعيين في المناصب العسكرية ومضطلع على المعلومات المتعلقة بها.
- ✓ استقلالية العسكر باتخاذ القرار في الشؤون العسكرية الصرفة.
- ✓ وجود قنوات لمشاركة العسكريين في الحياة السياسية بصفتهم مدنيين لا يمثلون مؤسسة الجيش.

في المقابل من السيطرة المدنية على القوات المسلحة كركيزة للنظام الديمقراطي، تقع في دول أخرى ما يعرف بحالة العسكرة أو سيطرة الطبقة العسكرية وقيمها على المجتمع. أين يتم الاستئثار بحصة غير متناسبة من مقدرات وموارد المجتمع (عبد ربه 2015، ص. 23)، عادة ما ترتبط هذه الحالة بوجود نظام سياسي استبدادي سببه العسكرة المفرطة وطغيان مؤسسة الجيش على الحياة السياسية حسب دراسة أجراها "فاينر Finer".

فعلى مدار أزيد من ستة عقود من الزمن من بداية تبلور حقل الدراسة العلمية حول العلاقات المدنية - العسكرية ومنذ الكتاب الرائد لـ"صامويل هنتغتون Samuel Huntington" المعنون بالجندى والدولة The soldier and the state العام 1957، وكتاب "موريس يانوفيتس Morris Janowitz" الموسوم "الجندى المحترف The professional soldier" العام 1960، أنتج لنا هذا الحقل المعرفي مقاربات نظرية تضمنت تصورات حول الطبيعة التي من المفترض أن تكون عليها العلاقة بين المدنية – العسكرية.

أ – نظرية الانفصال Separation Theory

برزت خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين، تركيز على التهديد الذي قد يجسده العسكر على حكومات دولهم، حيث لن تتمكن أي دولة من التأسيس لنظام حكم ديمقراطي ما لم يتم الفصل الصارم بين السلطة المدنية والجيش، هذا الأخير من المفترض أن يخضع لسيطرة السلطة المدنية، هنا يرى "هنتغتون" أن الدولة تتطلب وجود فريق من ضباط الجيش "المحترفين" لديهم اعتقاد راسخ مفاده "أنهم ملتزمين أخلاقيا بإخضاع أنفسهم للسيطرة المدنية رغم امتلاكهم القدرة على التهديد باستخدام العنف" (Anderson 1998, 9 – 10 P.P.). هذا النمط من العلاقة بين المدنيين والعسكريين المرتكز على السيطرة المدنية حسب مرتبط بكون "العسكرية" مهنة تتأسس على مجموعة قيم ومبادئ تمنع المنتسبين إليها التدخل في السياسة.

من أجل إخضاع العسكر للسلطة المدنية اقترح "هنتغتون" وغيره "يانوفيتس" ما أسموه بالسيطرة الموضوعية Objective control، والسيطرة الذاتية subjective control، تعنى الأولى ترك الجيش دون تدخل من السلطة المدنية لضمان اعترافه وتنميته باعتبارها أحسن خيار للحيلولة دون تدخل العسكر في شؤون السياسة، أما الثانية التي يوصي بها "يانوفيتس" فتعني دمج الجيش في الحياة المدنية بغرض رده عن التدخل في الحياة السياسية (عبد ربه، ص 20)، على أن تتحقق السيطرة الموضوعية مع وجود مؤسسة عسكرية محترفة، عندها يسمح للجيش كونه أداة للدولة بأن يدير شؤونه وفق قدر معين من "الحكم الذاتي" مقابل عدم تدخله في السياسة، أما السيطرة الذاتية فتتحقق عبر أدوات قانونية ومؤسسية إلى جانب خفض ميزانية الجيش وتحديد حجمها وإسناد بعض العمليات التي هي عادة من مهام المدنيين إليه (Anderson, P.P. 11 – 12).

وفق هذا التصور الذي قدمه الرواد الأوائل لنظرية الانفصال فقد تم النظر لمؤسسة العسكر بأنها قوة تمثل الشر بالنسبة للحياة المدنية ومسارات بناء الدولة الديمقراطية لذا وجبت السيطرة عليها.

آخرين من رواد نظرية الانفصال على غرار "هارولد ترونكيناس Hrold Trinkunas" الذي يرى أن السيطرة المدنية لن تتحقق إلا لما يتمكن من يتولون السيطرة المدنية إحكام سيطرتهم على كل ما هو عسكري، هذه السيطرة كلما زادت زاد بالمقال اهتمام العسكر بمهامهم الرئيسية المتصلة بالإعداد للحرب، في المقابل كلما زاد تدخل العسكر في مسائل أخرى بخلاف الدفاع الخارجي والتي حددها "ترينكوناس" بالأمن الداخلي، السياسات العامة واختيار القادة، كلما كانت مؤسسة العسكر أكثر تهديدا على اختصاصات الدولة وإمكانية إرساء الديمقراطية (عبد ربه، ص. 32).

انتقدت نظرية الانفصال لتوافقها والنموذج الغربي الديمقراطي لطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، ما أدى إلى فشلها في تفسير مثل هذه العلاقات في دول أخرى غير غربية وأقل ديمقراطية، بسبب إهمالها للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية والثقافية لهذه الدول، والكيفية التي نشأت بها هذه الدول وأيضا دور الجيش في هذه العملية ككل، بالإضافة إلى السياق التاريخي الذي نشأ فيه حقل البحث في العلاقات المدنية العسكرية خلال حقبة الحرب الباردة، إن "هنتغتون" بوصفه عالما محافظا حاول عبر تسويقه لفكرة احترافية الجيش أراد حماية الجيش الأمريكي وهو في مواجهات مباشرة مع الجيش السوفياتي آنذاك من إمكانية تأثره بالقيم ومرتكزات الليبرالية الأمريكية (الحرية، التسامح، الفردية...) التي تتباين والقيم التي تحكم الجيش (روح الجماعة، الطاعة، التنظيم...)، إن هم "هنتغتون" هو ضمان تفوق الجيش الأمريكي دون أن يؤثر الليبراليين في مهنيته (بشارة، 2017، ص. 25).

ب - نظرية التوافق Concordance Theory

استهدف روادها على غرار "ريبيكا شيف Rebbeca L. Shiff" علاج نقطتي ضعف تضمنتهما نظرية الفاصل جعلتها غير ذات جدوى عند الحديث عن العلاقات المدنية العسكرية في دول غير غربية، نقطتي الضعف هي (Shiff 2009, P. 33):

- التركيز على تطبيق الفصل بين المؤسسات المدنية ومؤسسة الجيش كما نص عليه الدستور الأمريكي أو كما هو واقع في تجارب الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

- التحليل المؤسسي الذي هو محور نظرية الفصل حيث لم يأخذ بعين الاعتبار الظروف الثقافية والتاريخية التي قد تشجع أو تثبط حالة الانفصال المدني العسكري.

يرى أنصار نظرية التوافق النموذج الأمريكي للفصل هو نتاج تجربة تاريخية وثقافية لا تتشابه وتجارب الدول الأخرى، فالظروف التاريخية والخبرات الثقافية مهمة في النقاشات حول العلاقة المدنية - العسكرية، الأمر الذي يجعلها علاقات متعددة لا علاقة نمطية واحدة مرتكزة على الفصل بين الطرفين، فليس على الدول النامية أن تتبنى النموذج الأمريكي - الغربي، ففي ظل ظروف ثقافية معينة قد تكون المؤسسات المدنية أو فكرة "المدنية الغربية" غير مناسبة، لدى يجب على هذه الدول أن تستحدث اتفاق حول دور الجيش بين أطراف ثلاثة "شركاء" هم: الجيش، النخبة السياسية والمواطنين، يكون هدفه بناء علاقة تعاونية قد تنطوي على الانفصال لكنها لا تتطلب بالضرورة (Shiff, P. 32)، هذا الاتفاق يكون حول (عبد ربه، ص. 39 - 41):

"نقاش العلاقات المدنية - العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي" الأمين كرواز

- التركيبة الاجتماعية لضباط الجيش: تتحدد بفعل الظروف والسياقات التاريخية الخاصة بكل دولة، فحتى إن كانت التركيبة الاجتماعية لضباط جيوش الدولة الديمقراطية تجسد الاختلافات الموجودة في الدولة عموماً، فإن ذلك ليس بالأمر الهام لتحقيق التوافق.

- عملية صنع القرار السياسي: أي وجود توافق حول ماهية العملية السياسية المثلى التي بموجبها تتم تلبية متطلبات الجيش عبر برلمان، مجلس الوزراء أو حتى لجنة مشتركة بين المدنيين والعسكريين، فعملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلاً معيناً من أشكال الحكومة.

- آلية اختيار جنود وضباط الجيش: أي كيفية الالتحاق بالخدمة العسكرية إجبارياً أو عن قناعة، فتنمية الإحساس بالتضحية المرتبط بطبيعة الخدمة العسكرية ذاتها بالنسبة للمواطنين كفيل بأن يحدث توافق حول كيفية الالتحاق بها ومتطلباتها وكذا تكوينها الاجتماعي، فالإجبار لا يساعد على إنجاز التوافق عادة.

- النمط العسكري: أي كل ما يتصل بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، على غرار الزي العسكري الالتزام به وتقديره، الروح والعقيدة القتالية وما يؤمن الناس بشأنها، إن النمط العسكري يرسم الحدود بين المؤسسة العسكرية وبقية المجتمع، فهو الذي يميز أعضاء النخبة الواحدة شكلاً وأسلوباً عن النخب الأخرى.

من هذا المنطلق ستحقق نظرية التوافق شيئين اثنين، أولهما شرح الظروف المؤسسية والثقافية التي من شأنها التأثير في علاقات الجيش مع النخب السياسية والمجتمع، ثانيهما التنبؤ بأنه في حالة حدوث اتفاق بين الشركاء الثلاثة حول المؤشرات الأربعة، فإن ذلك سيقطع احتمالات وقوع تدخل لنخبة الجيش في الحياة السياسية (Shiff, P. 33).

ج - نظرية التنافس المدني العسكري Civil Military Competition Theory

صاغها "أوريل كرواسون Aurel Croissant" و"ديفيد كوهين David Kuehn" لتحليل العلاقات المدنية - العسكرية في الديمقراطيات الجديدة، حيث يتنافس الطرفان بغية السيطرة على مجالات خمس لصنع القرار هي: تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني والتنظيم العسكري، حيث لن تتحقق سيطرة النخبة المدنية على نخبة الجيش المنافسة لها إلا عبر إحكامها السيطرة على المجالات الخمسة السابقة الذكر، وتحكمها الكامل في عملية اتخاذ القرار في كافة هذه المجالات، نجاح النخبة المدنية في تحقيق هدف السيطرة ومأسستها، متوقف على قدرتها في تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى لتأسيس مؤسسات هدفها الحد من النشاطات السياسية للجيش المنافس قوي للنخب المدنية، حيث يحاول الجيش تقويض محاولات السيطرة المدنية عيه عبر تقييد سلطة المدنيين بقواعد دستورية خاصة لما يتعلق الأمر بعملية اتخاذ القرار، فلطالما كان للجيش امتيازات وحصانات دستورية تمكنهم فعل ذلك، أو قد يتحدى السلطات المدنية عبر التهديد بالتدخل المباشر أو التدخل فعلياً عبر انقلاب عسكري ينهي الحكم المدني بشكل نهائي (عبد ربه، ص. ص. 47 - 48).

يقترح كل من "كرواسون" و"كوهين" استراتيجيات تمكن النخب المدنية فرض سيطرتها على الجيش ونخبته، منها على سبيل المثال الاسترضاء، الرصد والمتابعة، اختيار أفراد القوات المسلحة بناء على الانتماء أو الولاء، التنشئة السياسية للجيش، مكافأة الامتثال ومعاقبة عدم الطاعة (عبد ربه، ص. ص. 48).

3 - الجيوش والسياسة في تونس ومصر: البدايات والسيرورات ضمن احتجاجات الربيع العربي

لطالما اعتبرت الجيوش العربية فاعلا في السياسة تم النظر إلى ذلك وفق منطق الاستيلاء المباشر على السلطة السياسية، أين تم توظيف الجيش طوال عقود من الزمن في انقلابات كثيرة، لتمر بذلك العلاقات المدنية - العسكرية في المنطقة العربية ككل بمرحلتين هما (جبنون 2012، ص. 329):

• أولى امتدت بين خمسينات وستينات القرن العشرين كان فيها الجيش منافسا حقيقيا لحكومات غير ديمقراطية.

• ثانية استمرت حتى القرن الواحد والعشرين خلال هذه الفترة ستؤدي الجيوش دور الحامي للأنظمة التسلطية.

اجتهد الكثيرون في تفسير هذا الارتباط بين مؤسسة الجيش والسياسة في الكثير من الدول العربية ، حيث اعتبر البعض أن ذلك راجع لطبيعة الثقافة السياسية بالنسبة لهذه الدول، أين عادوا إلى التاريخ ليقولوا أن التقليد الإسلامي هو الذي يضع الأساس لهذا الارتباط الوثيق بين المحاربين والسياسيين، أما آخرون فأروا أن التطورات الاجتماعية والتفكك الذي طال النظام الأسري التقليدي أحدث فجوات سياسية تم ملؤها بنوع من البيروقراطية بسبب ضعف شكل الحكم، ولما كانت البيروقراطية العسكرية هي الأقوى فقد ملأت هذا الفراغ، هذا التفسير صاغه " هنتغتون "، و "عاموس بيرلموتر Amos Perlmutter"، أما آخرون فقد اعتبروا أن خلال سعي الدول العربية للحصول على "الحداثة" كان العسكر هم الأكثر تأهيلا مقارنة مع الجماعات الأخرى لتولي المناصب القيادية بالنظر إلى مستويات تعليمهم وتنظيمهم، لتكن بذلك النخبة العسكرية بمثابة الطبقة الوسطى الجديدة في الكثير من المجتمعات العربية (الأيوبي 2010، ص. ص. 513 - 515).

من جهة أخرى قدم "نزيه الأيوبي" في عمله الضخم المعنون بـ " تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"، تفسيراً اقتصادياً لظاهرة تدخل الجيوش العربية في السياسة، حيث اعتبر أن مستويات الإنفاق العسكري المرتفعة مقارنة مع مستويات الإنفاق الاقتصادية والاجتماعية حتى مع انحسار التهديدات العسكرية المباشرة أو تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، قد جعلت من غالبية الجيوش العربية مؤسسات صامتة منغلقة على نفسها مع استحالت إصلاحيها وإخضاعها للرقابة المؤسسية والمساءلة لما يتعلق الأمر بسياساتها في مجالي الدفاع والإنفاق، فالمعلومات حولها غالبا ما تكون غير متاحة (سعدي 2017، ص. 64).

بالحديث عن حالتي الدراسة، فقد عرف عن الجيش التونسي أنه جيش مهني جراء الإهمال المتعمد له، في المقابل دعم النظام السياسي أجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي التي فاقت مؤسسة الجيش عددا وعدة، لقد ورث "بن علي" الذي انقلب على سلفه "بورقيبة" العام 1987 موقفه ونظرته من مؤسسة الجيش، "بورقيبة" الذي عمد إلى تهميش الجيش لضمان عدم انقلابه وتجنب تكرار تجارب بعض الدول العربية خلال الخمسينات من القرن العشرين، ساعده في ذلك أن الجيش التونسي قد تم تأسيسه غداة الاستقلال العام 1956، صحيح أن "بن علي" قد مكن لكثير من ضباط الجيش في بداية حكمه لتولي مناصب مهمة كانت تقليديا من نصيب المدنيين، لكن ما فتح أن أهمله على حساب المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بعد اتهام أطراف منافسة من الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي" المتوجسين خيفة من صعود قوة

الجيش، قادة الجيش بالتحالف مع الإسلاميين لقلب نظام الحكم (1991)، لذا لظالما كان الجيش التونسي الصامت الأكبر جيش وطني دون ميراث من الحقبة الاستعمارية يمنحه الشرعية لأداء دور سياسي، ولا دعم من النظام السياسي يزيد من قوته ومكانته في الحياة السياسية، زيادة على تعداده الضئيل حوالي 40.5 ألف فرد (<https://bit.ly/2zTbtlL>).

أما في مصر فإن دور الجيش في الحياة السياسية كبير، الجيش البالغ تعداده يزيد من 500 ألف فرد جعل من انجازاته مبررا لتسليم السلطة في مرحلة معينة من تاريخ مصر الحديث، كما يمكن تبرير هذا الدور بتنافس المؤسسة على النفوذ مع جهاز الاستخبارات ووزارة الداخلية، لقد كان من مصلحة مؤسسة الرئاسة في مصر أن تخضع الجيش لها (بشارة، ص. 27)، لاسيما أن من توالوا على حكم مصر منذ ثورة العام 1952 حتى العام 2011 قد تدرجوا في مختلف رتب مؤسسة الجيش المصري (جماع عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك).

إن مصر لم تعرف منذ العام 1952 حكما مدنيا فالنظام السياسي بعد هذا التاريخ كان بشكل أساسي "بريتوري" بمعنى "أنه نظام يكون فيه لنخبة الجيش دورا حاسما، فهم أطراف رئيسية أو مهيمنة عبر ممارسة الحكم الفعلي أو من خلال تهديدهم باستخدام القوة"، أما عن مصدر شرعية بالنسبة للجيش المصري فقد تعددت طوال الستة عقود التي تلت ثورة العام 1952، بين الاستدلال بدورها في عملية التغيير الاجتماعي والحرب ضد "إسرائيل" في عهد "جمال عبد الناصر"، إلى حماية النظام بعد التراجع الذي طال مصدر الشرعية السابقين بفعل التوجهات الأيديولوجية في عهد الرئيس "أنور السادات" وتوقيع معاهدة السلام مع "إسرائيل" العام 1979، ليستقر دورها في حماية النظام طوال سنوات حكم الرئيس "حسني مبارك" (سليمان، ص 47 - 48)، ما جعل لمؤسسة الجيش المؤسسة فاعلية وقدرة تنظيمية كبيرة مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى.

بالعودة للتاريخ كان الأمر مفاجئ أن ينتشر الجيش التونسي بتاريخ 10 جانفي 2011، مشكلا درعا بشريا بين قوات الأمن والجماعات المحتجة في الشارع، حيث رفض قائد أركانه الجنرال "رشيد عمار" في تلك الفترة أوامر الرئيس "بن علي"، مصدرا أمرا مكتوبا بعدم إطلاق النار على المتظاهرين إلا بعد استشارة القيادة العسكرية، إن وقوف الجيش لصف الحركة الاحتجاجية وحماية المواطنين من عنف قوات الأمن والحرس الوطني، كان سببه قناعة قياداته بأن لا مصلحة في بقاء "بن علي"، الذي جعل من الجيش "الصامت الأكبر" طيلة فترة حكمه عبر منحها ميزانية ضئيلة وتهميشها لحساب قوات الأمن والحرس الوطني، فعدم انشغال الجيش التونسي بالسياسة أبعد عنه شهمة الفساد وأشعر المواطنين بالاطمئنان بمجرد نزول قواته للشارع أين استقبلوها بالورود، لقد حى الجيش التونسي "الثورة" على حد تعبير قائد أركانه الجنرال "رشيد عمار" (بارني 2017 ص. 233)، إن عدم ارتباط مؤسسة الجيش في تونس بمصير الحاكم المستبد وتجاوزه بسهولة، مرده أيضا إلى عدم تطويره لمصالح تجارية عميقة ومصالح خاصة يعني استمرارها ضمان بقاء شخص الحاكم (<https://bit.ly/2zTbtlL>).

في مصر، فقد دعم قادة الجيش مطالب المحتجين لكن ليس بنفس وضوح وصراحة الجيش التونسي، بل أخضع موقفه هذا لحسابات حكمتها الرغبة في تعزيز موقعهم في السلطة. لقد اعتبروا أن تزايد الفوضى بسبب سياسة الجزرة والعصا التي اعتمدها "مبارك" قبل تنحي ستضرب بشرعيتها ونفوذه لدى الجماهير

"نقاش العلاقات المدنية - العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي" الأمين كرواز

المرحبة به في الشارع، لذا ستحسم قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار عدم دعم الرئيس "مبارك" والوقوف إلى جانب المحتجين (بارني، ص.ص. 235 - 236).

إن عدم تضامن مؤسسة الجيش مع رأس النظام السياسي في كل من تونس ومصر، كان حاسما في النتيجة التي حققتها الحركة الاحتجاجية بإنهاء حكم رئيسين بفرار الأول وتنحي الثاني بشكل مفاجئ، فإن كان تهميش الجيش في تونس طوال عقود من الزمن مبررا مقبولا لدعمه مطالب المحتجين على حساب استمرار حكم "بن علي"، فإن الجيش في مصر لظالما كان داعما لنظام "مبارك" بالتالي وقوفه ضده من الصعب فهمه، فنظام "مبارك" قد مكن الجيش من بناء اقتصاد خاص به تذهب إيراداته الكبيرة إلى حساباته البنكية ما زاده استقلالية عن النظام السياسي، غير أن موقف الجيش المصري هذا يمكن رده إلى (بارني، ص. 239):

✓ كون قطاع كبير منه يمثل جزء هام من المجتمع المصري بمختلف خلفياته الاجتماعية، فكان الخوف من عدم طاعة المجندين الأوامر بمواجهة المتظاهرين هو ما حكم موقف القيادة من الجماهير المحتجة.

✓ احتقار النخبة العسكرية لـ "جمال مبارك" المرشح المحتمل لخلافة أبيه.

✓ القلق المتزايد من تصاعد المد الإسلامي وتفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة في العقد الأخير لحكم "مبارك".

✓ تزايد الشعور لدى الجنود بعدم السعادة جراء ميل النظام لدعم قطاعي الشرطة والأمن وتزايد نفوذ وزارة الداخلية.

مثلما كان عليه الحال في تونس، استقبال المصريين نزول وحدات للجيش إلى شوارع العاصمة القاهرة، بالورود مرددين شعار "الجيش والشعب يد واحدة"، لقد كان لديهم اعتقاد بأن الجيش سيحمهم ويدعم مطالبهم، اعتبر الجيش في تلك اللحظة التاريخية في تونس ومصر أن تدخله ضروري لحماية الدولة، والجيلولة دون تحول الاحتجاجات "السلمية" إلى ممارسات عنيفة تقود لتمزيق وحدة الوطن، فكان الأجدر التخلي عن رأس النظام السياسي.

4 - حدود العلاقات المدنية - العسكرية وفرص بناء النظام الديمقراطي في تونس ومصر بعد العام 2011: ماذا بعد؟

النتيجة التي حققتها احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر بإنهاء حكم "بن علي" و "مبارك"، وموقف مؤسسة الجيش في كلتا الدولتين من الحراك الاحتجاجي ومساندته على حساب دعم استمرار النظام السياسي مكان موقفا فاصلا ومهما، لكنه لم ينهي النقاش حول الدور السياسي للجيش وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في مرحلة جديدة من تاريخ الدولتين تم نظرها على أنها تمثل نقطة تحول نحو النظام الديمقراطي المنشود، هذا النظام الذي لن تتحقق أركانه ما لم يتم تحديد دور الجيش باعتباره مؤسسة تابعة للدولة مهمتها الدفاع عن الوطن، رد العدوان الخارجي وضمان سلامة المواطنين من أي تهديد، فدمقرطة الجيوش كمرحلة مهمة من مراحل بناء الديمقراطية في أي دولة قد تدوم لسنوات، كما أن موقف الجيش من طبيعة هذا النظام الجديد ستمثل نقطة مهمة في إنجاح مسارات بنائه بالأساس.

في تونس بعد أن انحاز الجيش لمطالب الجماهير المحتجة على حساب "بن علي"، أصبح السؤال في هذه الفترة من تاريخ تونس هل سيعود الجيش ليتخذ وضع المراقب من جديد؟، في مقابل الدعوات الموجهة له بعد 14 جانفي 2011 كي يلعب دورا أكبر ل استقرار البلاد (<https://bit.ly/2B7vayZ>). لذا ستندعم مكانة الجيش في الحياة السياسية التونسية خلال المرحلة الانتقالية بإعادة إحياء منصب رئيس الأركان الذي سيتولاه الجنرال "رشيد عمار" بعد أن أهمل تعيينه عمدا منذ 1991، بالإضافة إلى تعيين عسكريين لرئاسة الأمن الوطني، الحرس الوطني والجمارك، وتعيين سبعة ضباط جيش في منصب المحافظ، الأمر الذي لم يحدث في تونس منذ 1991 أيضا، لقد ارتقى الجنرال "رشيد عمار" إلى حد ما بالمكانة السياسية للجيش خاصة وأنه كان يسيطر عليه بصورة شخصية شبيهة لما كان يفعله "بن علي" خلال حكمه (<https://bit.ly/2zTbtL>).

بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في أكتوبر 2011 واقتسام السلطة بين الفاعلين السياسيين الجدد، ستصعب إمكانية السيطرة الشخصية على الجيش كما كان عليه الحال في عهد "بن علي" بسبب طبيعة نظامه الرئاسي، ورغم الخلافات التي كان أطرافها "منصف المرزوقي" بصفته رئيس للجمهورية من جهة، و"حمادي الجبال" كرئيس للوزراء والجنرال "رشيد عمار"، فإن الجيش التونسي الذي نقل السلطة إلى هيئات مدنية لإدارة شؤون المرحلة الانتقالية قد تحاشى التورط في أمور السياسة مباشرة لعقيدة الجمهورية القوية التي تقضي بالخضوع إلى السلطات المدنية الشرعية، لكن هذا لا يعني أنه لن يكون له دور ولو بصورة استشارية في كل ما يتصل بالسياسات الحكومية ذات العلاقة بالأمن القومي، كما أن وجود تيار إسلامي في صفوفه لن يبقيه بمعزل عن الصراعات السياسية والأيدولوجية في المجتمع التونسي، بالتالي في غياب أي دور سياسي صريح له من الممكن أن يؤدي دور الموازن بين التيارات المتنافسة الجمهوري - العلماني الذي تقوى بعد فوز حزب "نداء تونس" بقيادة "الباجي قائد السبسي" بانتخابات رئاسة البلاد العام (2014) والإسلاميين بتيارهم القوي "حركة النهضة" (<https://bit.ly/2aoZb2O>).

محاولة لمأسسة دور الجيش التونسي نص الفصلين 17 و18 من دستور 2014 على أن الدولة هي من تحتكر إنشاء القوات المسلحة، وأن الجيش الوطني هو جيش جمهوري، وقوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط، مؤلفة ومنظمة هيكلية طبق القانون، يضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام، ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون (الجمهورية التونسية 2014، ص.5)، كان النقص الواضح في ذات الدستور غياب إطار قانوني ينظم عمل أجهزة الاستخبارات ومراقبتها، فعملها ظل يحضى بدرجات تعقيم عالية، حيث لم يأتي على ذكر أجهزة الاستخبارات، ليتم استدراك هذا النقص بموجب الأمر رقم 2408 لعام 2014 الذي يقضي باستحداث وكالة الاستخبارات والأمن للدفاع وإحاقها بوزارة الدفاع (في 2015، ص.14)، تعطل ذلك حتى العام 2017.

أما في مصر بعد تنحي "مبارك" بتاريخ 11 فيفري 2011 سيتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمور إدارة البلاد، لاقى ذلك قبولا واسعا بين أطراف الجماعات المحتجة التي رددت طوال أيام الاحتجاج شعار "الشعب والجيش يد واحدة"، لقد مهدت نهاية حكم "مبارك" لدور جديد ستلعبه المؤسسة العسكرية، إنه دور الحاكم السياسي لا الحاكم العسكري، دور جديد ومختلف تماما رسمت ملامحه حاجات المرحلة الجديدة، وأيضا طبيعة الجيش المصري وخبرته التاريخية من جانب آخر (الشرقاوي 2012، ص.459)، لقد نظر للمجلس العسكري برئاسة المشير "محمد حسين طنطاوي" بأنه حامي الإنجاز التاريخي لثورة 25 يناير.

حالة الود بين المجلس العسكري الجماعات المحتجة في الشوارع ستقلب إلى حالة صدام في ظرف وجيز، فلما كان العسكريون أن مبادئ "الثورة" كما يسميها المحتجين قد تحققت بتنحي "مبارك"، فإن هؤلاء يرون أن الجيش لم يسعى لتحقيق كامل مطالبهم، حتى لما أخضع رموز من النظام السابق للمحاكمة على رأسهم الرئيس "مبارك"، إن موقف الجيش السلمي من مطلب قوى الاحتجاج سببه خوف الجيش على مصالحه التي بناها طوال عقود طويلة إن تولى مدنيين شؤون الحكم، يتضح ذلك فيما منحه "وثيقة السلمي" في نوفمبر 2011 من صلاحيات للقوات المسلحة وصفت بكونها فوق الدستور (سليمان، ص 57)، الوثيقة التي رفضتها أطراف واسعة ما أحدث صدمات عنيفة بين قوى الجيش والمحتجين سقط إثرها ضحايا نتيجة للجوء للعنف المسلح من قبل قوات الشرطة العسكرية (عبد ربه، 2013، ص 150).

يعد تولى "محمد مرسي" رئاسة الدولة عقب الانتخابات الرئاسية لـ 2012، نقطة تحول في تاريخ النظام السياسي المصري الذي درج على إدارته من قبل شخصية قادمة من المؤسسة العسكرية (عبد الناصر، السادات، مبارك)، سيحاول الرئيس الجديد زيادة القبول الشعبي له عبر إحالة المشير "طنطاوي" والكثير من أعضاء المجلس العسكري إلى التقاعد لحصر الدور السياسي لمؤسسة الجيش مع بداية عهد جديد للحكم المدني، خاصة وأن ديباجة دستور 2012 قد اعتبرت أن الجيش هي مؤسسة وطنية محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي (سليمان، ص 62)، غير أن هذا الواقع لم يستمر لتوترت العلاقة بين "مرسي" والقوى السياسية الأخرى لأسباب متعددة، ما جعل الجيش يتدخل مجددا بوصف القوة الأكثر تنظيماً في البلاد، ليتم الانقلاب على الرئيس المنتخب وعزله في جويلية 2013، لقد فسر هذا باستجابة الجيش ووزير الدفاع حينها "عبد الفتاح السيسي" لمطالب الجماهير والحيلولة دون تحول حالة الغضب ضد "مرسي" إلى صدام قد يمزق وحدة الدولة، لكن الحقيقة أن طبيعة الجيش المصري ودوره في الحياة السياسية منذ العام 1952 وتحوله إلى واحد من أركان الدولة العميقة المغيبة خلال فترة حكم الرئيس "مرسي"، الدولة العميقة التي لم يتم حل أركانها بعد تنحي الرئيس "مبارك"، هي التي أعادته إلى صدارة الواجهة السياسية بتولي شخصية عسكرية المشير "السيسي" مقاليد الحكم منذ العام 2014.

الخاتمة

بينت دراسة أن العلاقات المدنية - العسكرية في دولتي الربيع العربي تونس ومصر كانت عامل محدد في نجاح، فشل أو تعثر عملية التحول الديمقراطي في كلا البلدين خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، حيث لا يمكن إهمال هذه المؤسسة لم يتعلق الأمر بتغييرات سياسية من شأنها أن تشمل بنية نظام الحكم بسبب تاريخها ومكانتها في الدولة والمجتمع، كم خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج هي:

- ✓ الديمقراطية نظام حكم تنشده الكثير من الدول والشعوب عبر العالم بالأخص الدول العربية التي منح التاريخ شعوبها فرصة هامة لبلورة مشروع ديمقراطي مع اندلاع احتجاجات الربيع العربي العام 2011، كما أنها لن تتحقق دون تجاوز للدور المفصلي للجيش في السياسة.
- ✓ أن التدخل الجيش في السياسة من عدمه في تونس ومصر مرتبط بميراثه التاريخي المتعلق بالسيروورات التي تأسس عبرها وموروثاته الثقافية، هذا ينسجم مع الطرح الذي قدمته نظرية التوافق إلى حد بعيد.

- ✓ تسرع الرئيس "مرسي" في مصر لما حيد قيادات المجلس العسكري (2012)، وظنه أنه بهذا قد أحكم سيطرته على الجيش المصري متناسيا أن الجيش له مصالح لن تسمح نخبته أن تهدد، فإبعاد العسكر عن المجال السياسي ليس سهلا خاصة في تلك الحالات التي كان للجيش حضوة مميزة في التاريخ السياسي للبلد ففي مصر كان الجيش سابق التأسيس على الجمهورية.
- ✓ استقرار التجربة الديمقراطية في تونس رغم العثرات أحد أهم أسبابه عدم وجود دور سياسي واضح للجيش على غرار الحالة المصرية.
- ✓ السيطرة على الجيش تتجاوز الإجراءات القانونية إلى العمل على تغيير الأنماط الثقافية وإلغاء التراكمات التاريخية التي جعلت من الجيش القوة السياسية الوحيدة في مجتمعه، لدى ستأخذ عملية ديمقراطية الجيوش العربية خاصة في مصر سنوات طويلة في حالة توفر الإرادة لتحقيق ذلك، الإرادة المغيبة حاليا بعد أن عاد العسكر للحكم هناك ممثلا في شخص "السيسي".

قائمة المراجع:

- 1 - الأيوبي، نزيه نصيف. (2010). ترجمة: أمجد حسين، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
- 2 - الجمهورية التونسية. (2014). دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص.
- 3 - الشرفاوي، باكينام. (2012). المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا، في، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 4 - بارني، زولتان. (2017). ترجمة: عبد الرحمن عياش، كيف تستجيب الجيوش إلى الثورات؟ ولماذا؟، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 5 - بشارة، عزمي. (2017). الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 6 - جينون، نورالدين. (2012). دور الجيش في الثورة التونسية، في، الثورة التونسية: الأسباب، السياقات والتحديات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 7 - هلال، علي الدين وآخرون. (1983). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 8 - ماضي، عبد الفتاح (2017). الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟. سياسات عربية. العدد 24.
- 9 - سليمان، هاني. (2015). العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 10 - سعدي، محمد (2017). إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهائنه في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة. سياسات عربية، العدد 24.
- 11 - عبد الله، شادية فتحي إبراهيم. (2004). الاتجاهات المعاصرة لدراسة النظرية الديمقراطية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- 12 - عبد ربه، أحمد. (2015). العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة، في: حمدي عبد الرحمن محررا، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، قطر: منتدى العلاقات العربية الإفريقية.

"نقاش العلاقات المدنية – العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي" الأمين كرواز

- 13 - عبد ربه، أحمد (2013). العلاقات المدنية – العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6.
- 14 - فهيم، جورج. (2011). التحول الديمقراطي في مصر: بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش، مصر: منتدى البدائل العربي للسياسات، روافد للنشر والتوزيع.
- 15 - صايغ، يزيد، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، على الرابط التالي: [https://bit.ly/2aoZb2O]، تاريخ التصفح: 28 جانفي 2019.
- 16 - صايغ، يزيد العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، على الرابط التالي: [https://bit.ly/2aoZb2O]، تاريخ التصفح: 28 جانفي 2019.
- 17 - غي، سيسيل. (2015). دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
- 18 - غبروال، شارل، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، على الرابط التالي: [https://bit.ly/2zTbtlL]، تاريخ التصفح: 15 نوفمبر 2018.

- 19 - Anderson, M john(1998). Civil military relations and concordance theory : A case study of argentina, Master these on art in national security affairs, California: Naval postgraduat school.
- 20 - Carothers, Tomas (2002). The end of transition paradigm, Jornal of democracy, Vol 13, Issue 1.
- 21 - Ebo, Adideji (2005). Toward a code of conduct for armed security forces in africa : Opportunities and challenges , Policy paper, Geneva: geneve center for the democratic control of armed forces.
- 22 - Shiff, L. Rebecca. (2009). The Military and Domestic Politics : A concordance theory of civil – military relations, New York/ Routledge Taylor &Francis Group.